مساهمة المجتمع المدني في مأسسة السلام التشاركي والمستدام في السياقات ما بعد النزاع

The Contribution of Civil Society to the Institutionalization of Participatory and Sustainable Peace in Post-Conflict Contexts

نصر الدين لبال[1]، مسعود شعنان[2]

[1] جامعة الجزائر 3، مخبر البحث: "الأمن في منطقة المتوسط"، جامعة باتنة 1، nacer.lebal.dz@gmail.com

[2] جامعة الجزائر 3، m.chanane@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2025/07/03 تاريخ القبول: 2025/09/07 تاريخ النشر: 2025/10/15

ملخص:

يسعى هذا البحث إلى استكشاف مساهمة المجتمع المدني في مأسسة السلام التشاركي والمستدام في السياقات ما بعد النزاع، من خلال تحليل تعددية أدواره ما بين المسارات الرسمية والبديلة لبناء السلام، مستعينًا بمنهج كيفي مقارن وتحليل وثائقي لحالات دراسية مختارة مثل كولومبيا، رواندا، وجنوب السودان. يركّز البحث على كيفية انتقال المبادرات القاعدية إلى هياكل رسمية، وعلى التفاعلات بين الفاعلين المحليين والدوليين ضمن فضاءات ما بعد النزاع. تشير النتائج إلى أنّ المجتمع المدني لا يضطلع فقط بوظيفة تعبئة القواعد الشعبية، بل يساهم أيضًا في إعادة تشكيل خطاب ومؤسسات السلام، رغم ما يواجهه من تحديات تتعلق بتقلص الفضاء المدني والتوظيف السياسي الخارجي. كما يُظهر البحث أن عمليات مأسسة السلام الأكثر استدامة هي تلك التي تنشأ من تلاقي الديناميكيات المحلية مع الإسناد الخارجي دون ارتهان، بما يفتح المجال لنماذج هجينة تتجاوز الثنائية التقليدية بين السلام من أعلى والسلام من أسفل.

كلمات مفتاحية: المجتمع المدني؛ بناء السلام؛ ما بعد النزاع؛ المأسسة؛ المشاركة المجتمعية.

Abstract:

This article examines the role of civil society in the institutionalization of participatory and sustainable peace in post-conflict contexts. Using a qualitative comparative methodology and document-based analysis of selected case studies (Colombia, Rwanda, South Sudan), it investigates how grassroots initiatives evolve into formal peace structures, and how civil society navigates between official and alternative peacebuilding tracks. The findings reveal that civil society

not only mobilizes local communities but also reshapes peace discourses and institutions. However, it faces growing challenges such as shrinking civic space and instrumentalization by international actors. The study concludes that the most sustainable peace institutionalization processes emerge from hybrid models where local agency converges with external support, without dependency—thus transcending the conventional top-down vs. bottom-up peace dichotomy.

Keywords: civil society; peacebuilding; post-conflict; institutionalization; community participation.

المؤلف المرسل: نصر الدين لبال، nacer.lebal.dz@gmail.com

مقدمة:

عقب انتهاء الجزء المتضمن العنف المباشر بين الخصوم في النزاعات الداخلية، فإن المجتمعات التي أنهتكها مثل هذه النزاعات والحروب تجد نفسها أمام تحديات تتجاوز مجرد إعادة إعمار البنية التحتية، لتشمل إعادة بناء الثقة الاجتماعية، واستعادة الشرعية السياسية، وإصلاح المؤسسات. وعلى الرغم من أن الفاعلين الدوليين والحكومات الوطنية غالبًا ما يتولّون قيادة عمليات بناء السلام، فإن هذه المقاربات من الأعلى إلى الأسفل أظهرت محدودية واضحة في تحقيق سلام شامل ودائم. ونتيجة لذلك، تصاعد الاهتمام بدور منظمات المجتمع المدني بوصفها فواعل محلية محورية تسهم في ترسيخ سلام تشاركي ومستدام.

وقد أظهرت أدبيات بناء السلام أن المجتمع المدني يؤدي دورا مهما في هذا السياق، بفضل قربه من المجتمعات المحلية، وقدرته على التعبير عن تنوع الأصوات الاجتماعية، ومرونته في الاستجابة للاحتياجات المعقدة لما بعد النزاع. وغالبًا ما تبادر منظمات المجتمع المدني إلى الظهور في المراحل الأولى من عملية التعافي، فتُقدّم خدمات أساسية، وتتوسط في النزاعات المحلية، وتسهم في ترميم العلاقات المجتمعية التي تضررت بفعل العنف. كما تذهب مساهماتها أبعد من الاستجابة الفورية، إذ تسعى إلى تحقيق هدف أعمق يتمثل في مأسسة السلام داخل البنى والمعايير التي تنظّم الحياة الاجتماعية والسياسية.

ينطلق هذا المقال من إشكالية مفادها: كيف تسهم منظمات المجتمع المدني في مأسسة السلام التشاركي والمستدام في البيئات ما بعد النزاع؟ ويقارب المقال هذا الإشكال من خلال منظور تحليلي مقارن، يستند إلى الأدبيات النظرية، ويعتمد استشفاف بعض الملاحظات من ثلاثة أمثلة تحليلية استكشافية: رواندا، كولومبيا، وجنوب السودان.

يتضمن المقال سبعة محاور مترابطة: توضيح المفاهيم الأساسية كالمأسسة، والسلام التشاركي، والمجتمع المدني؛ الوظائف الاستراتيجية التي تؤديها منظمات المجتمع المدني في سياقات ما بعد النزاع؛ توضيح كيف تنتقل المبادرات القاعدية إلى هياكل مؤسسية رسمية؛ استعراض دراسات حالة مقارنة؛ قراءة نقدية للحدود والتوظيفات السياسية للمجتمع المدني؛ ويُختتم المقال بعرض لأهم النتائج، إلى جانب توصيات عملية موجهة لصناع السياسات والفاعلين في حقل بناء السلام.

أولا. الإطار المفاهيمي: المأسسة، السلام التشاركي، والمجتمع المدني

لفهم الدور الذي تؤديه منظمات المجتمع المدني في بناء السلام في سياقات ما بعد النزاع، لا بد من الانطلاق من أساس مفاهيمي واضح. تستند هذه الدراسة إلى ثلاثة مفاهيم مركزية هي: مأسسة السلام،

السلام التشاركي، والمجتمع المدني. و تتفاعل هذه المفاهيم فيما بينها بطرق معقدة تُسهم في تشكيل مخرجات السلام في مرحلة ما بعد النزاع.[1]

تشير مأسسة السلام إلى العملية التي يتم من خلالها ترسيخ الأعراف والممارسات والآليات المرتبطة بالسلام داخل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية. وتتضمن هذه العملية إنشاء أو تعزيز البُنى التي تدعم المساءلة، وتسوية النزاعات، والشمول أي احتواء كل الأطياف والقضايا، والشرعية على المدى الطويل.[2] ولا تقتصر المأسسة على الترتيبات الحكومية أو القانونية، بل تشمل أيضًا الأعراف غير الرسمية والممارسات الاجتماعية التي تعتمدها المجتمعات في إدارة الخلافات وإعادة بناء العلاقات المتصدعة.

أما السلام التشاركي، فيركّز على إدماج الفواعل المتنوعة—وخاصة المجموعات المهمّشة—في تصميم وتنفيذ عمليات السلام. وعلى خلاف النماذج التي يُهيمن عليها النخبة، يسعى السلام التشاركي إلى إشراك المجتمعات المحلية في صياغة النظام الذي يتبع النزاع، بما يعزّز من شرعيته واستدامته[3]. ولا يُقصد بالمشاركة هنا طابعها الرمزي فحسب، بل دورها الجوهري في إعادة تشكيل علاقات القوة، وضمان أن تعكس ترتيبات السلام الواقع المعيش للمتضررين من العنف.[4]

يؤدي المجتمع المدني دورًا محوريا بين المأسسة والمشاركة، إذ يضم طيفًا واسعًا من الفاعلين غير الرسميين، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، والهيئات المجتمعية، والمجموعات الدينية، ووسائل الإعلام، والحركات القاعدية، التي تعمل خارج أجهزة الدولة الرسمية. وعلى الرغم من أن المجتمع المدني غالبًا ما يحظى بإشادة كبيرة لدوره في تعزيز القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، إلا أن حضوره في عمليات بناء السلام ليس بالضرورة إيجابيًا أو محايدًا بطبيعته. فبعض منظمات المجتمع المدني قد تُعيد إنتاج أنماط الإقصاء، أو تدعم هياكل الهيمنة الاجتماعية، أو تنسجم مع أجندات المانحين بطرق تُقوّض الفاعلية المحلية، وهو ما سيتم التفصيل فيه لاحقا.

تشكّل هذه المفاهيم الثلاثة—بترابطها وتعقيداتها—الإطار الذي تُقارب من خلاله هذه الدراسة سؤالها المركزي: كيف يُسهم المجتمع المدني في بناء سلام لا يقتصر على الاستقرار، بل يكون أيضًا شاملًا ومغروسًا داخل البُنى الاجتماعية؟ ومن خلال التركيز على التقاطع بين الهياكل المؤسسية وآليات المشاركة، يفترض المقال أن للمجتمع المدني قدرة تحويلية شريطة أن تكون تأخذ مشاركته بعين الاعتبار السياق الخاص بالنزاع، وأن تكون منغرسة محليًا بشكل كاف، وأن تكون مدركة لما تتيحه اللعبة السياسية.[5]

ثانيا: الوظائف الاستراتيجية للمجتمع المدني في سياقات ما بعد النزاع

تؤدي منظمات المجتمع المدني مجموعة واسعة من الوظائف الاستراتيجية في البيئات الخارجة من النزاعات، وهي وظائف تتجاوز بكثير مجرد تقديم الخدمات، حيث ترتبط هذه الأدوار ارتباطًا وثيقًا بعمليات إعادة بناء الثقة الاجتماعية، ومنع تجدد العنف، وتعزيز السلام طويل الأمد. وقد حدّد الباحثون ما لا يقل عن سبع وظائف محورية يمكن أن يضطلع بها المجتمع المدني في سياقات بناء السلام، وذلك بحسب طبيعة البيئة السياسية، وقدرة المنظمات على التنظيم، ومدى ما تتمتع به من شرعية اجتماعية.

1. وظيفة الحماية: غالبًا ما تضطلع منظمات المجتمع المدني بدور الحامي غير الرسمي أو شبه الرسمي للمدنيين أثناء النزاع أو عقب انتهاء الجزء الأعنف منه، فهي تراقب انتهاكات حقوق الإنسان، وتقدّم الدعم للنازحين، وتوفر الحماية المادية أو القانونية، خاصة في الحالات التي تكون فيها الدولة غائبة أو متواطئة في أعمال العنف.[6]

2. الرصد والمساءلة: يمكن للمجتمع المدني أن يتابع تنفيذ اتفاقيات السلام، ويكشف حالات الفساد أو إساءة استخدام السلطة، ويضطلع بدور الرقابة لضمان إعادة بناء المؤسسات العامة على أساس العدالة والشفافية.[7] وتكتسي هذه الوظيفة أهمية خاصة في الديمقراطيات الهشة ما بعد النزاع.

3. التيسير والوساطة: تلعب المنظمات غير الحكومية المحلية والزعامات الدينية أدوارًا وسيطة بين الجماعات المتنازعة أو داخل المجتمعات المحلية، مستفيدة من حيادها النسبي وتغلغلها في النسيج الاجتماعي. وتسمح هذه الجهات بفتح قنوات غير رسمية للحوار، قد تسبق أو تواكب المفاوضات الرسمية.[8]

4. تعزيز التماسك الاجتماعي والمصالحة: تسهم مبادرات المجتمع المدني، مثل ورشات معالجة الصدمات النفسية، ودوائر الحوار، والمهرجانات المجتمعية، في إعادة بناء الهويات المتصدعة، وتعزيز الإحساس بالانتماء المشترك.[9] وتُعدّ هذه المقاربة القاعدية للمصالحة ضرورية في المجتمعات التي لم تصل إليها تسويات السلام الرسمية.

5. تقديم الخدمات: يشمل ذلك الصحة والتعليم والدعم النفسي الاجتماعي. ولا تلبّي هذه الخدمات الاحتياجات الأساسية فحسب، بل تُعزز أيضًا مصداقية منظمات المجتمع المدني كمصدر موثوق، مما يمنحها وزنًا أكبر في عمليات السلام.[10]

6. المرافعة لصالح السلام المتساند ونشر قيم السلام والتعايش: كثيرًا ما تنخرط منظمات المجتمع المدني في حملات مناصرة من أجل إدماج النساء، وتحقيق العدالة الانتقالية، والدفاع عن حقوق الأقليات، وهي بذلك تسهم في تشكيل الإطار القيمي لعملية السلام، ويمكن لهذه الحملات أن تؤثر في الرأي العام وصنع السياسات على المستويين الوطني والدولي.[11]

7. خلق فضاء عمومي شامل: لا شك أن المجتمع المدني يسهم في تهيئة مناخ للحوار المفتوح والمشاركة السياسية، خاصة في البيئات التي تسودها النزعة التسلطية أو هيمنة النخب، مما يفتح المجال أمام أصوات كانت مُستبعدة سابقًا. ويُعدّ هذا الفضاء شرطًا أساسيًا للطابع الديمقراطي لعمليات بناء السلام.[12]

من المهم الإشارة إلى أن هذه الوظائف لا تُمارس بمعزل عن بعضها البعض، إذ تعمل العديد من المنظمات في أكثر من مجال في الوقت ذاته. وتُسهم هذه الوظائف مجتمعةً في دعم سلام لا يُصاغ فقط على مستوى النخب السياسية، بل يتجذر في الممارسات والعلاقات والمؤسسات اليومية للمجتمع.

ثالثا: مسارات المأسسة: من المبادرات القاعدية إلى الهياكل الرسمية للسلام

تعتبر مساعي مأسسة السلام أمرا محوريا لتحقيق الاستقرار طويل الأمد في مرحلة توقف العنف المباشر، إذ لا يكفي مجرد إيقاف العنف أو توقيع اتفاق سلام، بل ينبغي أن يتحول السلام إلى جزء من البنى والعادات والمؤسسات التي تُنظّم الحياة اليومية، وهذا يقتضي ترسيخ قيم وآليات وأعراف السلام ضمن كل من المؤسسات الرسمية—كالهيئات الحكومية والمحاكم—والممارسات غير الرسمية—كالأعراف المحلية، والحوار المجتمعي، والثقة الاجتماعية[13]. وفي هذا السياق، غالبًا ما تؤدي منظمات المجتمع المدني دور الجسر الحيوي الذي يسمح بانتقال المبادرات القاعدية نحو هياكل مؤسسية تدعم سلامًا تشاركيًا ومستدامًا.

1. من الاستجابة الطارئة إلى الانخراط طويل الأمد: في المراحل الأولى التي تعقب النزاع، تركّز منظمات المجتمع المدني عادة على تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة مثل الغذاء، والمأوى، والعلاج الطبي، والدعم النفسي. لكن مع مرور الوقت، يتحول العديد من هذه الفاعلين إلى انخراط أعمق في إعادة بناء التماسك الاجتماعي، وتعزيز العدالة، ودعم الحوكمة الشاملة[14]. وهنا تبدأ المأسسة فعليًا، فعلى سبيل المثال، قد تتطور مبادرة حوار قاعدي بين مجتمعات متنازعة إلى لجنة دائمة للسلام المجتمعي. كما يمكن للمنظمات المحلية التي توفّر المساعدة القانونية الأساسية أن تُسهم في إنشاء آليات رسمية لتسوية النزاعات أو إصلاح قوانين ملكية الأراضي[15]. وتُسهم هذه الديناميكيات التي تتم على المستوى المحلي أو القاعدي في توليد

شرعية محلية وشعور بالملكية، خصوصًا في الحالات التي تكون فيها مؤسسات الدولة غائبة أو فاقدة للثقة أو محل نزاع.

2. آليات المأسسة: توجد عدة مسارات يمكن من خلالها أن تتحول المبادرات المدنية إلى مكونات مؤسسية مستقرة: أولًا، الاعتراف الرسمي من قبل الدولة. فبعض المبادرات القاعدية للسلام تُدمج في أنظمة الحكم المحلي، مثل مجالس المصالحة، وهيئات الوساطة المجتمعية، أو منصات الحقيقة المجتمعية، التي قد تحظى بدعم رسمي من البلديات أو وزارات العدل؛ ثانيًا، التأثير في الأطر القانونية والسياسات العمومية. إذ تسهم منظمات المجتمع المدني في صياغة تشريعات ما بعد النزاع—مثل الدساتير، وقوانين حقوق الإنسان، وآليات العدالة الانتقالية—حاملةً معها مطالب المجتمعات، لا سيما الفئات المهمّشة[16]؛ ثالثًا، الشراكات المؤسسية. فالتعاون مع الوزارات، أو المنظمات الدولية، أو الهيئات المختلطة مثل فرق المراقبة المشتركة، يتيح توسيع نطاق المبادرات القاعدية إلى مستويات أوسع؛ رابعًا، بناء القدرات المؤسسية. تلعب منظمات المجتمع المدني دورًا في تدريب الموظفين العموميين، أو أعوان الأمن، أو المسؤولين المحليين، على مبادئ الحساسية للنزاع، وحقوق الإنسان، ومقاربة العدالة، ما يُعزز من دمج ثقافة السلام داخل مؤسسات الدولة[17]؛ خامسًا، نشر القيم والمعايير. عبر التراكم التدريجي للممارسات والقيم التي تروج لها منظمات المجتمع المدني—مثل اللاعنف، والحوار، والشمولية—يمكن تحقيق نوع من "التطبيع القيمي" داخل المجتمع حتى دون الحاجة إلى ترسانة قانونية رسمية.

3. الفرص والمخاطر: رغم أن عملية المأسسة التي تم تبيانها توفر العديد من المزايا كإضفاء طابع الاستقرار والشرعية والوضوح على ممارسات بناء السلام، غير أنها تواجه عددا من التحديات. فقد تفقد المنظمات القاعدية استقلاليتها إذا ما تم احتواؤها من قبل الدولة أو الجهات المانحة. كما أن الجهود التي كانت مرنة ومتجذرة محليًا قد تتحول إلى ممارسات بيروقراطية بعيدة عن الواقع[18]. إضافة إلى ذلك، تواجه منظمات المجتمع المدني في بعض السياقات تضييقات ممنهجة، كمنع التسجيل، أو المراقبة الأمنية، أو استهداف النشطاء، ما يُقوّض إمكانيات تحويل المبادرات القاعدية إلى مسارات مؤسسية راسخة.[19]

4. دور الفاعلين الدوليين: تلعب المنظمات الدولية والجهات المانحة دورًا محوريًا في دعم مسارات المأسسة من خلال التمويل، وتسهيل الحوار، والدفع نحو الإصلاح. ورغم أهمية هذا الدعم، إلا أنه قد يولّد توترًا إذا ما فُرضت نماذج خارجية، أو جداول زمنية غير واقعية، أو تحوّلت آليات المحاسبة نحو المانحين بدلًا من المجتمع المحلي. وتشير أدبيات بناء السلام إلى أن أفضل الممارسات في هذا المجال تقتضي إعطاء الأولوية

للشراكات مع منظمات محلية الجذور، والاستثمار في بناء المؤسسات عوضًا عن دعم المشاريع القصيرة الأجل، واحترام الآليات المختلطة وغير الرسمية التي تنبثق من السياقات المحلية.

كحوصلة لهذا المحور، يمكن القول أن مأسسة السلام تعتبر عملية تدريجية تتطور مع الوقت، حيث تؤدي منظمات المجتمع المدني دورًا محوريًا في ترجمة حاجات وأفكار المجتمعات إلى بُنى قادرة على الصمود والاستمرارية، وذلك من خلال عدد من الأدوات كالمناصرة، والحوار، وبناء القدرات، والشراكة، إذ يمكن لهذه المنظمات أن تبني جسورًا بين ممارسات السلام غير الرسمية، وأنظمة الحوكمة الرسمية. لكن نجاحها يتوقف على عوامل عديدة، من أبرزها: الثقة المجتمعية، والاستقلالية المؤسسية، والقدرة على الموازنة بين المساءلة القاعدية والانخراط الرسمي.

رابعا: دراسات حالة استكشافية مقارنة: رواندا، كولومبيا، وجنوب السودان

لا شك أن الأمثلة الواقعية تزودنا بفهم أعمق لدور منظمات المجتمع المدني في دعم عمليات السلام بعد النزاع، فعلى الرغم من أن كل مجتمع ما بعد النزاع يملك خصوصياته، فإن حالات رواندا، وكولومبيا، وجنوب السودان تكشف عن مسارات مختلفة سلكها المجتمع المدني بحسب السياق التاريخي، والبنية السياسية، وهوامش الفعل المتاحة، إلا أن كل حالة تكشف عن إمكانات استثنائية للمجتمع المدني في دعم السلام التشاركي والمستدام، كما تكشف أيضا عن تحديات وقيود بنيوية ملفتة تحد من نجاحاته.

1. رواندا: العدالة القاعدية والمصالحة المجتمعية

واجهت رواندا عقب الإبادة الجماعية في عام 1994 واحدة من أسوأ حالات الانهيار المجتمعي. فقد قُتل أكثر من 800,000 شخص خلال بضعة أشهر، وتشرّد ملايين السكان، وتفككت مؤسسات العدالة، وعجزت الدولة عن محاكمة العدد الهائل من المتورطين في جرائم الإبادة. في هذا السياق، أعادت الحكومة إحياء نظام محاكم "غاتشاكا (Gacaca)، وهو نظام تقليدي مجتمعي اعتمدته القرى سابقًا لمحاكمة مرتكبي الجرائم من المستوى الأدنى في الإبادة[20]. أظهرت التقارير كيف أن منظمات المجتمع المدني لعبت دورا مهما في دعم هذه المحاكم. فقد تولّت بعضها توثيق الشهادات، فيما قامت منظمات أخرى بتدريب القضاة المحليين أو توعية المواطنين بمفاهيم العدالة والمصالحة. كما بادرت مجموعات النساء، ومنظمات الناجين، وشبكات الشباب إلى إنشاء فضاءات للحوار، وسرد القصص، وتضميد

الجراح الجماعية. وساعد هذا المسار المجتمعي على استعادة قدر من النظام والثقة، رغم ما وُجّه لنظام غاتشاكا من انتقادات، من بينها ضعف الضمانات القانونية وإمكانية التلاعب بالمسارات القضائية.[21]

تبرز الحالة الرواندية كيف يمكن أن تشكّل التقاليد الثقافية المحلية، حين تُدمج مع مشاركة مجتمعية فعالة ودعم مدني منظم، نموذجًا ناجحًا لمأسسة السلام المتجذر داخل النسيج الاجتماعي المحلي.

2. كولومبيا: الشمول والمراقبة في مسار سلام وطني

امتد النزاع المسلح في كولومبيا لأكثر من خمسة عقود، وشاركت فيه القوات الحكومية، والجماعات شبه العسكرية، وتنظيمات مسلحة أبرزها حركة الفارك (FARC)، وفي مطلع العقد الثاني من الألفية، انطلقت محادثات سلام بين الحكومة الكولومبية وحركة الفارك في العاصمة الكوبية هافانا. وعلى خلاف جولات السلام السابقة، تم إشراك منظمات المجتمع المدني رسميًا هذه المرة، لا سيما في مجموعات عمل متخصصة حول قضايا النوع الاجتماعي، وحقوق الضحايا، والإصلاح الريفي.[22]

قدّمت منظمات النازحين، والمجتمعات الأصلية، والحركات النسوية، والمدافعون عن حقوق الإنسان مقترحات ملموسة، وساهموا في مراقبة تنفيذ الاتفاق، ثم انخرطوا لاحقًا في جهود بناء السلام على المستوى المحلي. ومن نتائج هذا الضغط المجتمعي تضمين "الفصل الإثني" في الاتفاق النهائي، استجابةً لمطالب المنظمات المدنية. كما تم تضمين مراقبين من المجتمع المدني في آليات العدالة الانتقالية، مثل "الاختصاص القضائي الخاص للسلام (JEP)"، الذي أنشئ لمعالجة الجرائم المرتكبة أثناء النزاع.

وقد أثبتت هذه التجربة أن قدرة المجتمع المدني على الربط بين اتفاق السلام الوطني ومستوياته المحلية تُعدّ بالغة الأهمية. ومع ذلك، لا تزال حوادث العنف ضد النشطاء المدنيين شائعة في بعض المناطق الريفية، ما يحد من فعالية جهودهم، ويذكّر بأن "السلام على الورق" لا يعني بالضرورة تحقيق السلام في الواقع الميداني.

3. جنوب السودان: بناء السلام في غياب الدولة

نالت جنوب السودان استقلالها عن السودان عام 2011، لكنها سرعان ما انزلقت إلى حرب أهلية مدمّرة عام 2013. وعلى الرغم من توقيع اتفاقيات سلام في عامي 2015 و2018، فإن المواجهات المسلحة ما تزال مستمرة، بينما تظل الدولة هشّة، مثقلة بانقسامات إثنية، ومؤسسات ضعيفة، وحضور محدود في معظم المناطق الريفية.

وفي ظل هذا الفراغ، اضطلع المجتمع المدني بوظائف تُعدّ من صميم أدوار الدولة. فقد تدخلت الكنائس، ومجموعات النساء، والزعامات التقليدية، وشبكات الشباب للتوسط في النزاعات المحلية، واحتواء الثأر، ودعم النازحين داخليًا[23]. وقد تكفّلت المجموعات الدينية، خصوصًا، بدور ريادي في الجمع بين الأطراف المتنازعة على مستويات متعددة. وفي كثير من المناطق، تُعد هذه الفاعليات المدنية الجهة الوحيدة الموثوقة من قبل السكان. من الأمثلة البارزة، مبادرة "خطة العمل من أجل السلام" التي أطلقتها "مجلس كنائس جنوب السودان"، وتستهدف الدفع بعمليات السلام على المستويين الوطني والمحلي. كما نظّمت نساء قياديات حوارات محلية بين جماعات متصارعة في ولايات مثل جونقلي وإكواتوريا، مما ساعد على نزع فتيل التوترات[24].

ورغم هذه المساهمات، تواجه منظمات المجتمع المدني في جنوب السودان تحديات جسيمة تشمل انعدام الأمن، ونقص التمويل، والضغوط السياسية، وضعف التنسيق مع مؤسسات الدولة. ومع ذلك، تظهر هذه التجربة كيف يمكن للمجتمع المدني أن يُشكّل شريانًا حيويًا للسلام، حتى في غياب الدولة أو فشلها الوظيفي.

4. ملاحظات مقارنة: تُظهر الحالات الثلاث أن للمجتمع المدني أدوارًا متعددة في بناء السلام، تشمل تحقيق العدالة (رواندا)، وتوسيع المشاركة السياسية (كولومبيا)، وتقديم الخدمات (جنوب السودان). ورغم اختلاف السياقات، إلا أن هناك دروسًا مشتركة يمكن استنتاجها:

- تتعاظم فاعلية المجتمع المدني حين يكون منغرسًا في الثقافة المحلية ومتشبّعًا بمؤسساتها، كما في الحالة الرواندية.
- يكتسي الإشراك الرسمي في اتفاقيات السلام أهمية كبرى، كما تبرز تجربة كولومبيا، لكنه يحتاج إلى حماية ومتابعة دائمة.
- في الدول الهشّة أو المتصدّعة، يمكن للمجتمع المدني أن يسدّ ثغرات حيوية في غياب الدولة، كما في جنوب السودان، شرط أن يحظى بدعم طويل الأمد.

تظهر الحالات الثلاثة كيف ساهمت منظمات المجتمع المدني—وإن بدرجات متفاوتة—في مأسسة ممارسات السلام، كما تظهر أنه غالبا ما يتوقف نجاحها على مدى قدرتها على كسب الثقة، والتفاوض مع أصحاب القرار، والحفاظ على صلاتها القاعدية مع المجتمعات المحلية.[25]

خامسا: مراجعة نقدية لأدوار المجتمع المدني في مأسسة السلام التشاركي والمستدام

على الرغم من الاحتفاء بالمجتمع المدني في أدبيات بناء السلام بوصفه قوة إيجابية في إرساء أسس سلام مستدام، إلا أن هذا التصور يستحق مراجعة نقدية، فالمجتمع المدني ليس دائمًا مستقلاً، ولا شاملًا، ولا تحويليًا بالضرورة. إذ يمكن أن تتأثر وظائفه وأدواره بفعل علاقات القوة، وضغوط التمويل، والأجندات السياسية، مما يُضعف من فعاليته، أو حتى يُفرغ دوره من مضمونه الحقيقي في سياقات ما بعد النزاع.

1. إشكالية التبعية للتمويل الخارجي: حيث تعتمد العديد من منظمات المجتمع المدني في البلدان الخارجة من النزاع بشكل كبير على التمويل الدولي. وتؤدي هذه التبعية إلى إعادة تشكيل أولويات العمل، وتقييد الاستقلالية، وفرض دورات مشاريع قصيرة الأجل لا تتناسب مع الطبيعة طويلة المدى لبناء السلام. وفي أحيان كثيرة، تنشغل الجهات المانحة بأهداف تقنية سطحية—كعقد الورشات أو إنتاج التقارير—دون مقاربة الأسئلة السياسية البنيوية، مما يحد من قدرة المنظمات المدنية على تحدي الظلم أو مواجهة العنف البنيوي.[26]

2. الاحتواء والتوظيف من قِبل النخب: لا يُفصل المجتمع المدني دومًا عن البُنى السياسية السائدة. ففي بعض الحالات، تستخدم النخب السياسية منظمات غير حكومية للوصول إلى التمويل، أو للتحكم في السرديات، أو لاكتساب الشرعية ضمن عمليات السلام دون القيام بأي إصلاح جوهري[27]. وفي هذا السياق، قد تتحول عملية بناء السلام إلى نشاط مهني تحتكره مجموعة محدودة من الفاعلين الذين يجيدون مخاطبة المانحين لكنهم لا يمثلون فعليًا القواعد الشعبية. وهو ما يُنتج فجوة في الثقة بين هذه المنظمات والمجتمعات التي تزعم تمثيلها.[28]

3. الإقصاء الداخلي والتشظي البنيوي: المجتمع المدني ليس كيانًا موحدًا أو متجانسًا. بل يضم فاعلين متنوعين وأحيانًا متنافسين: مؤسسات دينية، حركات نسوية، جمعيات شبابية، منظمات مهنية، وزعامات تقليدية. وقد تختلف هذه الأطراف في تصوراتها حول العدالة، أو أدوار النوع الاجتماعي، أو أولويات السلام. وفي بعض الحالات، تقوم المنظمات الأقوى بإقصاء الأصغر منها أو تلك القاعدية، خاصة إذا كانت بقيادة نساء أو تنتمي إلى أقليات، مما يُقوّض نموذج الشمولية أي احتواء كل الفئات المجتمعية في البنى والمؤسسات الناشئة والذي يُفترض أن المجتمع المدني يتبناه.

4. المجتمع المدني كفضاء سياسي: بدل أن يُنظر إلى المجتمع المدني بوصفه فاعلًا محايدًا أو خيّرًا بطبيعته، فإن المقاربة الأكثر واقعية هي اعتباره فضاءً سياسيًا يعكس التوترات الاجتماعية، والانقسامات الطبقية،

وصراعات السلطة، فبعض الفاعلين المدنيين يتحدّى السلطة، بينما يساندها آخرون، بعضهم يروّج للسلام، بينما قد يُعيد آخرون إنتاج أيديولوجيات إقصائية أو انقسامات مجتمعية. إن إدراك هذه التعقيدات ضروري لتقييم موضوعي لدور المجتمع المدني في عمليات بناء السلام.[29]

5. نحو مقاربة متوازنة: لا تهدف هذه المراجعات النقدية الانتقاص من أدوار المجتمع المدني في عمليات السلام، بل إنها تدعو إلى تحليل دقيق لمن هم الفاعلون، ومن يُموّلهم، ومن يمثلون، وكيف يتفاعلون مع الدولة والمجتمع. فدعم المجتمع المدني لا يعني فقط تمويل المشاريع، بل يتطلب بناء مؤسسات شاملة، خاضعة للمساءلة، وواعية سياسيًا، ومتجذّرة في الواقع المحلي، وقادرة على الانخراط في مسارات طويلة الأمد.[30]

خاتمة:

تناول هذا المقال بالدراسة والتحليل دور منظمات المجتمع المدني في مأسسة السلام التشاركي والمستدام في السياقات التي أعقبت النزاع. ومن خلال التحليل المفاهيمي، وتحديد الوظائف الأساسية، واستعراض ثلاث حالات استكشافية: رواندا، كولومبيا، وجنوب السودان، أظهرت الدراسة أن منظمات المجتمع المدني تؤدي أدوارًا محورية في الوساطة، وتعزيز ما اصطلح على تسميته بالشمول، وتقديم الخدمات، وترسيخ قيم السلام داخل كل من المؤسسات الرسمية والممارسات الاجتماعية المحلية. وهي بذلك تسد ثغرات تُخلّفها هشاشة الدولة أو غيابها، كما تُسهم في تحويل مبادرات السلام على المستوى القاعدي إلى بُنى أكثر ديمومة.

ومع ذلك، فقد أظهر النقاش النقدي أن المجتمع المدني ليس فاعلًا محايدًا أو تقدميًا بطبيعته. إذ تعمل منظمات المجتمع المدني ضمن بيئات سياسية معقدة، غالبًا ما تتأثر بأجندات المانحين، أو احتواء النخب، أو أشكال من الإقصاء الداخلي. ويساعد النظر إلى المجتمع المدني باعتباره فضاءً متنازعًا عليه—لا فاعلًا موحدًا في بناء السلام—على فهم أكثر واقعية لنقاط قوته وحدوده في آن واحد. فليست كل أشكال الانخراط المدني تحظى بنفس القدر من الأثر التحويلي، بل قد تُعيد في بعض الحالات إنتاج أنماط التهميش وعدم المساواة.

تشير النتائج إلى أن نجاح المجتمع المدني في مأسسة السلام يرتبط بعدة عوامل، منها: مدى انفتاح الدولة على المشاركة المدنية، وشرعية الفواعل القاعدية، والقدرة على الحفاظ على الاستقلالية، واستمرارية

الدعم المالي والسياسي. لذلك، يجب أن تتجاوز جهود بناء السلام تمويل المشاريع الجزئية والمؤقتة، لتنتقل نحو بناء منظومات مدنية شاملة، متجذّرة محليًا، واعية سياسيًا، وقادرة على التفاعل عبر المستويات المختلفة من المجتمع.

وبالنسبة لصانعي السياسات والمانحين الدوليين، يقتضي الأمر اتخاذ خطوات حاسمة لحماية الفضاء المدني، وتعزيز إدماج الفئات المهمّشة والمتنوعة، وتجنّب فرض نماذج خارجية من أعلى إلى أسفل. كما يُعدّ تبني مقاربة متوازنة وطويلة الأمد في دعم المجتمع المدني—تقدّر في الوقت ذاته الشراكات الرسمية والهياكل المجتمعية غير الرسمية—شرطًا أساسيا لبناء سلام مستدام وتشاركي بالمعنى الحقيقي.

قائمة المراجع:

[1]- Oliver Richmond, Peace in International Relations (London : Routledge, 2008), p. 163.

[2]– يبين ليدراك كيف أن تحويل النزاع يتطلب أن تتجذر قيم السلام في البنى الاجتماعية اليومية، وليس فقط في المؤسسات الرسمية، لمزيد حول رؤى ليدراك المهمة حول التعامل مع ديناميكيات ما بعد النزاع: John Paul Lederach, Building Peace : Sustainable Reconciliation in Divided Societies (Washington, DC : United States Institute of Peace Press, 1997).

[3]- Christine Bell and Catherine O'Rourke, "Peace Agreements or Pieces of Paper? The Impact of UNSC Resolution 1325 on Peace Processes and their Agreements," International and Comparative Law Quarterly 59, no. 4 (2010), p. 945.

[4]- Thania Paffenholz, "Civil Society and Peace Negotiations : Beyond the Inclusion–Exclusion Dichotomy," Negotiation Journal 30, no. 1 (2014), p. 72.

[5]- Roger Mac Ginty and Oliver Richmond, "The Local Turn in Peace Building : A Critical Agenda for Peace," Third World Quarterly 34, no. 5 (2013) : 763–783.

[6]- Michael Barnett et al., "Peacebuilding: What Is in a Name?" *Global Governance* 13, no. 1 (2007), p. 40.

[7]- Paul van Tongeren, "Potential Cornerstone of Infrastructures for Peace?" Peacebuilding (1), 2013, p. 40.

[8]- John Paul Lederach, *The Moral Imagination: The Art and Soul of Building Peace* (Oxford: Oxford University Press, 2005), pp. 122–130.

[9]- Simon Fisher et al., *Working with Conflict: Skills and Strategies for Action* (London: Zed Books, 2000) , p. 89.

[10]- Severine Autesserre, *The Trouble with the Congo: Local Violence and the Failure of International Peacebuilding* (Cambridge: Cambridge University Press, 2010) , p. 170.
[11]- Sanam Naraghi Anderlini, *Women Building Peace: What They Do, Why It Matters* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 2007), p. 42.
[12]- Roger Mac Ginty, "Hybrid Peace: The Interaction Between Top-Down and Bottom-Up Peace," *Security Dialogue* 41, no. 4 (2010) , p. 398.

[13]- John Paul Lederach, *Building Peace: Sustainable Reconciliation in Divided Societies* (Washington, DC: United States Institute of Peace Press, 1997), pp. 84–87.
[14]- Mary B. Anderson and Lara Olson, *Confronting War: Critical Lessons for Peace Practitioners* (Cambridge, MA: CDA Collaborative Learning Projects, 2003), pp. 21–27.
[15]- Paul van Tongeren, op cit.
[16] - Christine Bell, *Peace Agreements and Human Rights* (Oxford: Oxford University Press, 2000) , p. 135.
[17]- Severine Autesserre, op cit., p. 170.
[18]- Oliver Richmond and Audra Mitchell, *Hybrid Forms of Peace: From Everyday Agency to Post-Liberalism* (UK: Palgrave Macmillan, 2012), p. 67.
[19]- Thomas Carothers and Saskia Brechenmacher, *Closing Space: Democracy and Human Rights Support Under Fire* (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2014), p. 9.
[20]- Phil Clark, *The Gacaca Courts, Post-Genocide Justice and Reconciliation in Rwanda: Justice without Lawyers* (Cambridge: Cambridge University Press, 2010), p. 102.
[21]- René Lemarchand, "Gacaca: Grassroots Justice and Reconciliation in Post-Genocide Rwanda," *African Studies Review* 51, no. 2 (2008), p. 26.
[22]- Virginia M. Bouvier, *Colombia: Building Peace in a Time of War* (Washington, DC: USIP Press, 2009), p. 63.
[23]- Jok Madut Jok, "South Sudan and the Prospects for Peace and Reconciliation," *United States Institute of Peace Special Report* No. 287 (2011), p. 7–12.
[24]- South Sudan Council of Churches, *Action Plan for Peace Report 2017–2020*, available at www.southsudanchurch.org.
[25]- Thania Paffenholz, op cit.
[26]- Cedric de Coning and Eli Stamnes, Whose Peace? Local Ownership and United Nations Peacekeeping (Oslo: NUPI, 2009).
[27]- Michael Edwards, Civil Society (Cambridge: Polity Press, 2009), p. 75.

[28]- Oliver Richmond, A Post-Liberal Peace (London: Routledge, 2011), p. 110.
[29]- Alex de Waal, "Mission without End? Peacekeeping in the African Political Marketplace," International Affairs 85, no. 1 (2009), p. 100.
[30] - Roger Mac Ginty, "Everyday Peace: Bottom-Up and Local Agency in Conflict-Affected Societies," Security Dialogue 45, no. 6 (2014), p. 548.